آثار الأزمات الاقتصادية والمالية في الاقتصاد العراقي

المدرس ناجي ساري فارس
قسم الدراسات الاقتصادية/ مركز دراسات البصرة والخليج العربي
جامعة البصرة

المستخلص :

يتأثر النشاط الاقتصادي في مختلف دول العالم سلباً أو ايجاباً، بأزمات عدة منها ألازمات الاقتصادية، والسياسية والطبيعية، وهناك أزمات اجتماعية. إذ إن بعض الازمات تؤثر سلباً على دولة أو دول عدة، ونلاحظ بعض هذه الدول تؤثر الازمات ايجاباً فيها، من خلال استغلال هذه الازمة والاستفادة من نقاط الضعف التي حدثت ومعالجتها، وتحويلها إلى نقاط قوة عن طريق استغلال الموارد الطبيعية والبشرية والتخطيط الصحيح عن طريق رسم سياسة اقتصادية ناجحة. مثال ذلك ارتفاع اسعار النفط فيؤثر ايجاباُ في اقتصادات الدول المصدرة للنفط، أما انخفاض اسعار النفط، فيؤثر ايجاباً في الاقتصادات المستوردة له. أما الازمات الاجتماعية، فانتشار الامراض والامية يؤثر سلباً على الدول التي تنتشر فيها هذه الامراض، وهناك دول تعمل على اكتشاف علاجات للقضاء على هذه الامراض، وهكذا الحالة لكل ازمة من هذه الازمات، ولكن أنواع الازمات تختلف في الدول المتقدمة عنها في النامية . وأما الاقتصاد العراقي فقد مر بأزمات عدة مؤثرة تأثيرا مباشراً، بسبب الموقع الجغرافي والاقتصادي للعراق. فأزمة تحرير فلسطين من الكيان الصهيوني 1948، وحرب 1967 وحرب 1973، وازمة الفيضانات التي دمرت اغلب الاراضي الزراعية التي حدثت في الماضي القريب، وبعدها جاءت الحرب العراقية – الايرانية التي تعتبر الازمة الرئيسة التي انهكت الاقتصاد العراقي، وازمة حرب الخليج الاولى، وبعدها ازمة الحصار الاقتصادي الذي اثر في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وبدورها ادت هذه الازمة الى زيادة الوفيات والامراض وارتفاع نسبة البطالة والفقر، مما ادى الى انخفاض المستوى المعاشي للفرد العراقي. وجاءت حرب الخليج الثانية التي اسقطت النظام السابق، زادت من معاناة العراق الذي يعتمد اقتصاده على الايرادات النفطية.

لذلك فان هذه الازمات ادت الى هجرة الكثير من الكفاءات العلمية. وزادت المعاناة من خلال النهب والسلب الذي ادى الى تخريب القطاعات الاقتصادية، وتهريب اغلب المعدات والآلات الى الخارج. أما أهم الازمات التي لها تأثير مباشر اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، فهي معركة الارهاب الداعشي على العراق. لذلك فإن أحد ابرز اسباب تعثر الاقتصاد العراقي خلال السنوات السابقة غياب البرنامج الاقتصادي والتخطيط الصحيح في مختلف القطاعات الاقتصادية .

الكلمات الدالة :

الازمات الاقتصادية، النشاط الاقتصادي، الموارد ، التخطيط

المقدمة :

أصبحت مشكلة الازمات المالية والاقتصادية ملازمة ومؤثرة في اقتصادات دول العالم المتقدم والنامي بشكل عام، والعراق بشكل خاص، وذلك من خلال زيادة ظاهرة البطالة والتضخم ، وعليه فإن الازمة لها اثار سلبية على نمو اقتصادات الدول ومنها العراق . وبما أن الاقتصاد العراقي يعاني من ازمة مالية واقتصادية خانقة والتي مرت على العراق منذ بداية القرن العشرين ولحد الان ، ولكن لم يمر الاقتصاد العراقي بأزمات خانقة، كما هو الان، إذ أن الاسباب الاساسية للأزمة الاقتصادية الحالية هو الهبوط المفاجئ لأسعار النفط في السوق العالمية ومتطلبات نفقات الحرب على الارهاب . وهناك اسباب اخرى ابرزها سوء ادارة المال العام، والتصرف بأموال العراق بدون تخطيط اقتصادي ومالي سليم . ومن البديهي فإن معظم المؤسسات الحكومية تعاني من تفشي ظاهرة المحسوبية والفساد المالي والاداري. وقد سلك الاقتصاد العراقي منهجية الاعتماد على العوائد النفطية بشكل رئيس كمصدر لتمويل الميزانية العامة للدولة. لذلك فإن أي محاولة لإعادة الانتعاش الاقتصادي فلابد من ان ترتبط بانتعاش الاسعار العالمية للنفط، فالعراق من الدول الريعية (أي اقتصاد احادي الجانب المعتمد على القطاع النفطي) . لقد تمكنت الازمات الاقتصادية والمالية العالمية، من خلق ازمات داخلية في الاقتصاد العراقي، إذ ظهرت زيادة حجم المديونية الخارجية، وارتفاع معدل البطالة وتزايد حالات الفقر والتضخم .

مما أدى ذلك إلى التفاوت بين دخول فئات المجتمع، وهذا ما ولد ازمات اجتماعية من خلال تدني المستوى الصحي والتعليمي. ويمكن أن نقول إن الاقتصاد العراقي أصبح اقتصاداً استهلاكياً غير منتج معتمداً على استخراج النفط وتصديره . ومن خلال ما تقدم يمكن معالجة الازمات التي انهكت الاقتصاد العراقي وعدم تأثير هذا الاقتصاد بالأزمات اللاحقة عن طريق انتهاج برامج اقتصادي تحاكي الازمات الاقتصادية والمالية، ويؤسس لنمط جديد وناجح في ادارة الملف الاقتصادي العراقي مثال ذلك تحفيز القطاعات الاقتصادية الصناعية والزراعية والسياحية من أجل تنويع الموارد لتقليل اعتماد الاقتصاد العراقي على الموارد النفطية .

أهمية البحث :

تؤدي الأزمة الاقتصادية والمالية دوراً مهماً في اختلال القطاعات الاقتصادية والذي يؤدي إلى انكماش الاقتصاد العالمي ومنها العراق ، وهذه الازمات لها أثار كبيرة في انحراف المسار التنموي في الاقتصاد العراقي، من خلال عدم الاستغلال بل لشكل الامثل للموارد النفطية وهذا ما يؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الاجمالي، ويؤدي ذلك إلى خفض مستوى الرفاهية للفرد والمجتمع عن طريق عدم وضع الخطط الملائمة لهذه الازمات .

مشكلة البحث :

يعتمد الاقتصاد العراقي على عوائد الصادرات النفطية لتمويل الموازنة العامة إذ تصل إلى (95%) من أجمالي الايرادات العامة، مما يؤدي إلى أن الاقتصاد العراقي يتأثر بأي نوع من انواع الازمات، لهذا فإن مشكلة البحث تبحث في التقليل من هذه الاثار عن طريق تنويع الاقتصاد العراقي. لذلك فإن اهم مشكلة يعاني منها الاقتصاد العراقي عدم قدرته على الاكتفاء الذاتي لأغلب قطاعاته الاقتصادية، مما يؤثر سلبا على التنمية الاقتصادية، وعليه فإن الاقتصاد العراقي يتأثر تأثيراً مباشراً بهذه الازمات.

هدف البحث :

يهدف البحث إلى التعرف على آثار الازمات الاقتصادية والمالية على الاقتصاد العراقي، وما المعالجات التي تساهم في الحد من تلك الاثار على المدى القريب والبعيد .

فرضية البحث :

استند البحث إلى فرضية مفادها إن الازمات الاقتصادية والمالية لها تأثير مباشر في الاقتصاد العراقي نتيجة ريعية هذا الاقتصاد، لذلك فإن أي ازمة سوف تعمل على عرقلة تطور مختلف القطاعات الاقتصادية، وهذا يتطلب من رسم سياسة اقتصادية ناجحة من خلال تنويع مصادر الدخل .

خطة البحث :

تعتمد الدراسة على الاسلوب الاقتصادي النظري والعملي في تحليل أثار الازمات الاقتصادية والمالية في الاقتصاد العراقي . ومن خلال هذه الدراسة فقد قسمت إلى اربعة مباحث كما يلي :-

المبحث الاول :- مفهوم الازمة الاقتصادية والمالية .

المبحث الثاني :- مراحل واسباب نشوء الازمات الاقتصادية والمالية .

المبحث الثالث:- آثر الازمات الاقتصادية العالمية في الاقتصاد العراقي.

المبحث الرابع :- معالجة الازمات الاقتصادية في العراق .

المبحث الأول

مفهوم وأنواع الأزمة الاقتصادية والمالية

بالرغم من ان كلمة الازمة تعني لغويا الانتقال من المرحلة الى اخرى، إلا أن الاقتصاديين اطلقوها فقط على التغير من حالة كان الاقتصاد فيها مزدهرا الى المرحلة التي تليها اذ تنتشر البطالة والافلاس ، بعد ان كان الناس متنعمين بالرواج . اما ما يخص الانكماش Contraction فان النشاط الاقتصادي يتقلص وتتدهور الحالة المعاشية فتغلق بعض المنشآت الاقتصادية ابوابها وينخفض الانتاج وتقل الدخول وتزداد البطالة وتنتهي هذه المرحلة بوصول الاقتصاد الى حالة الكساد، لتبدا دورة جديدة [1] . وعليه فإن الاقتصاديين الغربيين يستعملون اصطلاح الدورة Cycle بدلاً من كلمة Crisis التي تدل على الأزمة، بينما يلاحظ إن هناك فرقاً بين التعبيرين فالأزمة تدل على الاختلال أو اضطراب، في حين إن الدورة تدل على الانتظام في التعاقب الذي تخضع له الظواهر الطبيعية [2] . لذلك يختلف مفهوم الأزمة عن المفاهيم الأخرى فالأزمة : - تعبر عن موقف وحالة يواجهها متخذ القرار في أحد الكيانات الإدارية (دولة، مؤسسة، مشروع، أسرة) تتلاحق فيها الأحداث وتتشابك معها الأسباب بالنتائج، ويفقد معها متخذ القرار قدرته على السيطرة عليها، أو على اتجاهاتها المستقبلية . ومن خلال ذلك فإن مفهوم الازمة يأخذ أساسين هما : -

1 - بعد الرعب والذعر الناجم عن التهديد الخطير للمصالح والأهداف الجوهرية الخاصة بالكيان الإداري الحالية والمستقبلية، الأمر الذي تختل وحدته بالكامل .

2 - بُعد الزمن: وهو الوقت المحدود المتاح أمام مدير الأزمات لاتخاذ قرار سريع حازم وصائب لا يتضمن أي خطأ لأنه لا يكون هناك وقت أو مجال للتأخير أو لإصلاح الخطأ لنشوء أزمات جديدة أشد وأصعب من الأولى قد تقضي على الكيان الإداري ذاته . فالأزمة بهذا المفهوم عبارة عن حلقات متتابعة، وأحداث تراكمية تتغذى اللاحقة من السابقة. وعلى هذا فإنه وطبقاً لهذا المفهوم وانطلاقاً من البعد الأول وهو تهديد الكيان الإداري بأكمله والتأثير فيه يعتبر أمراً حيوياً، فإن أي حدث لا يحمل في طياته مفهوم

الأزمة إذا انحصر أثره في جزء محدد بذاته من الكيان حيث أن ذلك يعد واقعة . وعلى الوجه الآخر إذا كان الأثر يحدث خللاً في الكيان الإداري بحيث يشل حركته ويجعله عاجزاً عن القيام بدوره كالحالة قبل الأزمة . وغالباً ما يتجاوزه إلى حد بعيد، فإن ذلك هو الأزمة بعينها، وعندما تنفجر الأزمة بشدة تولد طاقة ضخمة يصعب تحديد أبعادها بفعل الصدمة الهائلة التي أحدثتها، وتسود حالة من عدم التوازن، وعدم وضوح للرؤية، وتنهار معنويات متخذ القرار ويفقد القدرة على السيطرة نتيجة للقرارات العشوائية واستهوائه من جانب مستشاريه عديمي الخبرة، فتطيح الأزمة بالجميع، وتتكشف اتجاهات الأطراف المنتفعة وينتج عن انفجار الأزمة الأثار الآتية:

(1) شلل استراتيجية الإدارة وخططها الموضوعة مسبقاً في الظروف العادية أو فقدانها لمعناها تماماً أو مؤقتاً تأثراً بحجم الأزمة وتأثيرها[3] .

(2) من الطبيعي أن تتلقى الإدارة معلومات غزيرة عن الأزمة، وقد تؤدي كثرة المعلومات إلى عدم قدرة الإدارة على اتخاذ قرارات صحيحة وحاسمة، وذلك كفايتها لاتخاذ القرار الصحيح في الوقت السليم .

(3) تواجه الإدارة توتراً واضطراباً وتنتشر الشائعات والمبالغات، مما يشكل مزيداً من الضغط، وقد يؤدي ذلك إلى تضارب قرارات الإدارة وتعارضها[4] .

وعليه فإن مفهوم الازمة الاقتصادية يعرف على : - إنها اضطراب فجائي يطرأ على التوازن الاقتصادي في بلد ما أو عدة بلدان، وهي تطلق بصفة خاصة على الاضطراب الناشئ عن اختلال التوازن بين الإنتاج والاستهلاك .

وقد عرف الازمة الاقتصادية الباحث علي أسعد حسن : - بأنها الانخفاض المفاجئ في أسعار نوع أو أكثر من الأصول، والأصول هي :

أ- إما رأس مال مادي يستخدم في العملية الإنتاجية.

ب- إما أصول مالية مثل حقوق الملكية لرأس المال المادي أو للمخزون السلعي، مثل الأسهم وحسابات الادخار.

ج- وإما حقوق ملكية للأصول المالية وهي المشتقات المالية مثل العقود المستقبلية للنفط أو العملات الأجنبية.

لذلك فإن عملية الانهيار المفاجئ تحدث عادة في سوق الأسهم أو في قيمة عملة بلد ما، أو في السوق العقاري، أو مجموعة من المؤسسات المالية، كمرحلة أولى لتمتد فيما بعد إلى غيرها من القطاعات الاقتصادية الأخرى[5].

والان نأتي إلى معرفة الازمة المالية، بعد أن توضحت صورة الازمة الاقتصادية، لقد ارتبط تطور الاسواق المالية بالتطور الحاصل في الاقتصاد ككل، ففي مرحلة من مراحل التطور الاقتصادي هيمنت المصارف التجارية على القطاع المالي ، ومع تزايد مستوى التطور أزداد دور الوسطاء الماليين ونمت اسواق الاسهم والسندات. ولتحديد مدى تطور الاسواق المالية أعتمد الاقتصاديون على مجموعة من المؤشرات تتمثل أهمها : - في حجم سوق الاوراق المالية، ويتمثل هذا المؤشر مقدار رأس مال السوق المالي، وعدد الشركات المدرجة فيها، ومؤشر سيولة البورصة ويتمثل بقيمة التداول كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي، ومعدل الدوران، ومعدل التقلبات في عوائد الاوراق المالية . ومن شأن هذه المؤشرات أن توضح العلاقة بين تطور الاسواق المالية أو البورصات وقرارات تمويل الشركات والنمو الاقتصادي[6] ومن خلال ما تقدم يمكن تعريف الازمة المالية على أنها اضطراب حاد و مفاجيء في أسعار نوع أو أكثر من الأصول سواء كانت مادية أو مالية أو حقوق ملكية للأصول المالية [7].

أو هي التدهور الحاد في الأسواق المالية لدولة ما أو مجموعة من الدول . وإذا كانت الأزمة المالية لا تتعلق في بداية الأمر إلا بالأسواق المالية، فان تفاقمها يؤدي إلى آثار ضارة بالاقتصاد الحقيقي كتضييق الائتمان وبالتالي انخفاض الاستثمار، مما يجر إلى أزمة اقتصادية بل حتى إلى ركود اقتصادي[8] . إذن فالأزمة المالية هي اضطراب يصيب النظام

المالي برمته حيث تنخفض أسعار الأصول المالية كالقروض، الودائع البنكية، سعر الصرف ويقترن كل هذا بإفلاس الوسطاء الماليين والمدينين ويميل المستثمرون للبحث عن السيولة أكثر فأكثر وذلك خلال التهرب والتخلي عن الأصول التي كانت موجودة لديهم واستبدالها بأصول أخرى . أما الأزمة الاقتصادية فإنها بالإضافة إلى ما سبق تمس المتغيرات أو الجوانب الحقيقية للاقتصاد كانخفاض الإنتاج بكافة أنواعه (الصناعي، الزراعي، الخدماتي) و العمالة (بطالة دائمة) والأسعار (انكماش أو تضخم) أو انكماش في التجارة الداخلية و الخارجية [9] .

أما أنواع الازمات فقد كانت الأزمات الاقتصادية في التشكيلات الاقتصادية الاجتماعية التي سبقت الرأسمالية تحمل طابعاً مختلفاً عن الأزمات التي حدثت في عصر الرأسمالية. فقد كانت الأزمات تنجم في السابق عن كوارث طبيعية عفوية، كالجفاف والطوفان والجراد وغيرها من الآفات، كما كانت تنجم عن أحداث من صنع الإنسان كالحروب والغارات التي كانت تدمر كل شيء، وتصيب القوى المنتجة بالخراب، وتحدث فاقة شديدة عند الناس، وتنتشر المجاعات والأوبئة فتقتل الكثير من الناس . وكانت هذه الأزمات، التي تسمى (أزمات ضعف الإنتاج) تنجم عن أسباب غير نابعة مباشرة من جوهر أسلوب إنتاج معين ، ويمكن تمييز ثلاثة أنواع من الأزمات الاقتصادية التي يتعرض لها الاقتصاد الرأسمالي وهي[10] : -

1 - الأزمة الدورية : (أزمة فيض الإنتاج) التي تدعى أحياناً (الأزمة العامة) فتصيب تكرار الإنتاج، وتشمل كل عملية تكرار للإنتاج، أو الجوانب الرئيسة فيها: الإنتاج والتداول، الاستهلاك والتراكم. وهذا يعني أن الهزات التي تتولد عن الأزمة الدورية تكون أكثر عمقاً إذا ما قورنت بغيرها من الأزمات .

2 - الأزمة الوسيطة : - فهذه الازمة أقل اتساعاً وشمولاً من الازمة الدورية، ولكنها مع ذلك تمس جوانب ومجالات كثيرة في الاقتصاد الوطني. وتحدث هذه الأزمات نتيجة لاختلالات وتناقضات جزئية في عملية تكرار الإنتاج الرأسمالي: فالأزمات الوسيطة لا يمكن أن تحمل طابعاً عالمياً على النحو الذي يميز الأزمات الدورية العالمية لفيض الإنتاج .

3 - الأزمة الهيكلية : - فتشمل في العادة مجالات معينة أو قطاعات كبيرة من الاقتصاد العالمي، منها، على سبيل المثال، أزمة الطاقة وأزمة المواد الخام، وأزمة الغذاء وغيرها. وإذا كانت الأزمة الهيكلية تقتصر على قطاع واحد من قطاعات الاقتصاد، فإنه لابد أن يكون قطاعاً مهماً وأساسياً كمصادر الطاقة، أو صناعة الحديد والصلب، أو أزمة الغذاء وما إلى ذلك .فالأزمات في الفروع الصغيرة، ولو استمرت مدة طويلة، لا يمكن أن تصبح أزمات دورية لأنها لا تمس جميع جوانب الاقتصاد الأخرى وقطاعاتها .

ويعتقد أغلب الاقتصاديين بضرورة التفريق بين الأزمات الدورية والوسيطة والهيكلية مستندين في ذلك إلى عدد من المعايير، أهمها حتمية ظهورها في سياق الدورة الاقتصادية أو عدم حتمية ذلك، وكذلك عمق الأزمة وأثرها في الأطر الوطنية، ثم شمولها أو عدم شمولها كل قطاعات الاقتصاد الوطني . وكما يمكن تصنيف الأزمات المالية بدورها إلى أربعة أصناف ولكن الملاحظ هو الترابط والتشابك فيما بينها [11] .

1 - أزمة سعر الصرف : - بدأت أزمات أسعار الصرف في الظهور منذ انهيار نظام بروتن وودز سنة 1971، أي في العقود الأخيرة من القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين..

2 – الأزمة المصرفية : - تؤدي المصارف دورا كبيرا في تغذية الاقتصاد بالسيولة، فهي مجمع للأموال ووسيط بين أصحاب الفوائض المالية وأصحاب العجوزات، ويمنى نتيجة هذه العملية إذا أدارها بشكل جيد بأرباح كبيرة، لكن قد تعترض البنوك مجموعة من المخاطر والتي يسعى المدراء أثناء إدارتهم لهذه الفوائض المالية تجنبها، لكنهم يقفون في كثير من الحالات عاجزين عن مواجهتها فيصاب هذا القطاع بأزمة مالية قد تمتد إلى قطاعات أخرى .

3 - أزمة أسواق الأوراق المالية (الأزمة البورصية) : - يواجه سوق الأوراق المالية الكثير من التحديات تتمثل في وقوع مثل هذه الأسواق في أزمة، فرغم الدور الكبير الذي يمكن

أن يؤديه سوق الأوراق المالية في الإقتصاد إلا أنه في حالة ما إذا أصيب بأزمة فإنه سوف يقضي على إقتصاد البلد برمته.

4 – أزمة المديونية : - لقد أصبحت أزمة الدين أو ما يعرف بأزمة المديونية تشد كثيراً من الانتباه نظراً للمخاطر الناجمة عنها، والتي أرهقت الكثير من الدول خاصة النامية منها، ولقد ساهمت عوامل داخلية وأخرى خارجية في تفشيها.

المبحث الثاني

مراحل وأسباب نشوء الأزمات الاقتصادية والمالية

لقد اتفق جمع من المفكرين والباحثين على أن للأزمة مراحل ودورة حياة، وقد اختلفت الرؤى والتوجهات حول تحديد دورة حياة الازمة، فمن الممكن أن تمر الازمة بالمراحل التالية[12] :

1 – مرحلة اعراض الازمة (الانذار) : - وهي المرحلة التحذيرية التي تسبق حدوث الازمة ويعتمد اكتشاف هذه المرحلة على مدى خبرة وادراك المسؤولين والمخططين وصناع القرار ليتم اتخاذ الاجراءات الملائمة لمواجهة الازمة القادمة .

2 – مرحلة التأزم (مرحلة الوقوع في الازمة) : - ونعني بها المرحلة الحرجة للازمة وهي مرحلة حدوث الضرر بسبب الازمة .

3 – مرحلة المعافاة أو الخروج من الازمة : - وهي مرحلة التأكد من اسباب الازمة وتقدير الاذى والضرر الذي حل وتحديد المسؤولية .

4 – مرحلة الحل : - ونعني بها الوصول إلى طريقة مباشرة لحل الازمة وفي هذه المرحلة يتم انتهاء الازمة التي يمر بها المجتمع [13] .

أما أسباب نشوء الازمات الاقتصادية والمالية، فإن أدبيات علم الاقتصاد وتطبيقاته تحتل مواضيع الازمات حيزاً واسعاً، تتناسب مع مساحة الازمات التي عرفها التاريخ

الاقتصادي سواء على المستوى المحلي أو على المستوى الدولي لتشكل في النتيجة انعطافات هامة وحيوية في سياق تطور الفكر الاقتصادي ونظرياته لما قدمته من تحديات امام المناحي المختلفة للفكر والتنظير الاقتصادي، فاقتضت الوقوف عندها والتأمل في مكانها والخروج بتصورات حيوية ومتجددة في التحليل والتنظير. فالمعروف إن الازمات تظهر في النظام الرأسمالي تختلف من حيث المقومات والالية والمسار كما عرف من ازمات في النظام الاشتراكي الذي يختلف عنه في المقومات وطريقة توظيف قوى الانتاج والتوزيع [14].

وعليه فإن أسباب نشوء الأزمات كثيرة منها الفقر والتخلف والجهل والعوز والفتنة والأمراض والتعليم المحدود وندرة الموارد وتدهور البيئة والكوارث الطبيعية والنمو السكاني والتطرف والجريمة المنظمة والبطالة كل هذه الأمور تشكل أرضاً خصبة لنشوء الأزمات، كما تمثل بذرة النزاعات وعدم الاستقرار في كثير من الأحيان كما ان سوء الفهم والإدراك أو سوء التقدير والتقييم أو الرغبة في الابتزاز واستعراض القوة وتعارض المصالح وأن لكل أزمة أداء وسلوك ومن خلالهما يمكن معرفة عناصر شدتها وقوتها والمصدر المنفذ لها وكيفية التعامل معها لمواجهة الأزمة كما أن لكل شيء سبباً فإن هناك عوامل تتسبب في وجود الأزمة، فهي لا تنشأ مجزأة، وليست وليدة اللحظة، ولكنها نتاج تفاعل أسباب وعوامل نشأت قبل ظهور الأزمة، وتتعدد الأسباب التي تؤدي إلى نشوب الأزمة، كما أن الأزمات تنشب من أجل الموارد كالمياه والغذاء والمراعي والصراع من أجل التوسع السكاني، وأزمات الانفجار السكاني، وأزمات النظام الرأسمالي والصراع الأيديولوجي والاجتماعي، والصراع على الأسواق ومصادر المواد الأولية، والصراع السياسي على السلطة بين الأحزاب المختلفة كذلك الصراع على الهيبة والنفوذ بالإضافة إلى الأسباب الاجتماعية والاقتصادية للصراع [15].

لذلك فان معظم الاقتصاديين المؤرخين يركزون على الكساد العظيم الذي ضرب امريكا عام 1929، ولا يشيرون الى كساد اخر قبله حدث في الولايات المتحدة الامريكية عام 1873، وربما يعود ذلك الى ان امريكا في تلك الفترة لم تكن قد بدأت التأثير في اقتصاديات العالم، ولكن الوقائع التاريخية تشير الى تأثر بعض دول اوروبا من ذلك الكساد

الذي استمر في امريكا منذ عام 1873 حتى عام 1879، ولمدة (6 سنوات كاملة)، ولكن أثاره استمرت بعد ذلك لفترة طويلة. ولاشك فان الارقام المالية التي شكلت خسائر في تلك الفترة لا تقارن بما حدث في عام 1929 عندما انهار السوق المالي في نيويورك وعم الكساد جميع دول العالم طوال فترة الثلاثينات ، ورغم الاعلان عن انتهاء الكساد عام 1933 [16] .

الا ان اثار ذلك الكساد استمرت حتى الحرب العالمية الثانية التي اندلعت عام 1939 ويقال ان الولايات المتحدة دخلت الحرب للخروج من نفق الكساد المظلم الذي اثر على جميع مناحي الحياة في امريكا، وتدهور الاقتصاد وانتشار الفقر بشكل كبير بعد ان اغلقت المصانع والمؤسسات التجارية ابوابها[17] .

أما الازمة المالية الحالية فعلى الرغم من وجود قدر كبير من الاتفاق حول طبيعة ما حدث، أي حول اتساع الأزمة الحالية وشدتها وعمقها فإن هناك اختلاف كبير بين الاقتصاديين والمحللين حول تفسير ما حدث أو أسباب هذه الأزمة، **الفريق الأول** : - يرى أن الاختلالات الاقتصادية الدولية كانت السبب الرئيس للأزمة فقد أدى الاختلال الكبير بين الادخار والاستهلاك لصالح الاستهلاك، لفترة طويلة في الولايات المتحدة الأمريكية إلى تراكم احتياطيات ضخمة من النقد الأجنبي لدى دول شرق آسيا والصين والدول المصدرة للنفط ونتيجة إعادة تدوير هذه الفوائض للاقتصاد الأمريكي مرة أخرى وتراكم السيولة انخفضت العوائد الاستثمارية وهذا ما أدى إلى تشجيع المصرفيين والعاملين في مجالات الاستثمار إلى وضع هذه الأرصدة في أوجه استثمار مرتفعة المخاطر على نحو مبالغ فيه. **الفريق الثاني** :- ألقى باللائحة على السياسة النقدية التوسعية ، وأحداث الحادي عشر من سبتمبر وبعد ما عرف (dot.com) وينبغي بعد أن ظهرت فقاعة الرهون العقارية ، العمل بسياسة النقد الرخيص . **الفريق الثالث** : - يرى أن السبب الرئيس يتمثل في إساءة استخدام واستغلال ما يعرف بالابتكارات المالية أو المنتجات المالية الجديدة وتأتي في مقدمتها عمليات التوريق، وقد كانت هذه المنتجات في بدايتها فاعلة إلا أن الجشع والرغبة في تحقيق أقصى منافع شخصية دفع بالعالم لآتون هذا الإعصار المالي. ويرى **الفريق الرابع** :- إن مؤسسات التصنيف الائتماني قد لعبت دوراً ملموساً في الاسراع بحدوث الازمة[18] .

وعليه فإن بعض التقديرات والتي تصل بإجمالي الخسائر العالمية إلى حوالي (40) تريليون دولار وهو ما يعادل ثلث الناتج العالمي لعام 2008 ويتمثل الجزء الاكبر في خسائر الاسهم بلغ (35) تريليون دولار ، أما باقية الخسائر والتي تبلغ (5) تريليون دولار كانت من نصيب حوالي (35) بنكاً (تقديرات الاحتياطي الفدرالي) . لقد بدأت الأزمة المالية في الولايات المتحدة ونظراً لأن الولايات المتحدة هي المتحكم في الاقتصاد العالمي ويسبح العالم كله في فلك الاقتصاد الامريكي فقد انتقلت الازمة إلى اوروبا وأسيا والخليج العربي نظراً للارتباط الوثيق بين هذه الاقتصادات والاقتصاد الامريكي[19] . أما اسباب نشوء هذه الازمة فهي :-

1 - الركود الاقتصادي في الولايات المتحدة الامريكية (نهاية 2007 وبداية 2008) .

2 – قروض الرهن العقاري .

3 – توريق الديون العقارية : يعرف التوريق على انه عملية تحويل الموجودات غير السائلة إلى اوراق مالية قابلة للتداول .

4 – انعدام الرقابة على المؤسسات المالية .

5 - استخدام المشتقات المالية : والتي تعرف على انها ادوات مالية استحدثت بغية التحويط أولاً ، والمضاربة ثانياً وتشمل العقود الآجلة والمبادلات .

المبحث الثالث

آثر الأزمات الاقتصادية العالمية على الاقتصاد العراقي

تعتمد الدول المتقدمة الصناعية على المالية العامة والتي من خلالها استهدفت علاج مشكلة الدورة الاقتصادية (مشكلات الكساد والرخاء) . أما الدول النامية فهي ذات طابع مختلف، فإن المالية العامة استهدفت الارتقاء بمستوى معيشة الناس وتحقيق مهمة التنمية الاقتصادية. وقد قام هذا الاعتماد على دعامتين اساسيتين هما : - نمو الانفاق العام من جهة، ونمو الايرادات من جهة اخرى، مما ادى إلى بروز العجز في الموازنة العامة للدولة بسبب نمو الانفاق العام بمعدلات اكبر من معدلات الايرادات العامة. وهذا ما

يشهده الاقتصاد العراقي في مختلف التحديات الاقتصادية من خلال الانخفاض المتسارع في اسعار النفط العالمية والتي يعتمد عليها العراق بصورة رئيسية لتمويل الموازنة العامة، وكذلك الاجتماعية كانخفاض المستوى التعليمي والتلوث البيئي وزيادة الامراض، واهم هذه التحديات ما يمر به العراق من عدم الاستقرار الامني[20] .

إن من أسباب تراجع أداء القطاعات الانتاجية ، وبالخصوص القطاع الصناعي هو غياب الاستراتيجيات الناجحة لانعاش واقع القطاع الصناعي لاسيما القطاع العام الحكومي . لذلك فإن الاقتصاد العراقي يعد أداءه تحت سيطرة القطاع النفطي الذي يتعرض إلى تقلبات أسعار النفط من خلال الانخفاض المستمر في الاسعار العالمية للنفط مع غياب التنوع في الانتاج العراقي، وقد ركزت الحكومة العراقية على تطوير القطاع النفطي الذي تعرض إلى انتكاسات كبيرة نتيجة التراجع المستمر في اسعار النفط العالمية، وأهملت باقي القطاعات الاقتصادية. وهذا يعني عدم وجود توازن يهدف إلى تنويع الاقتصاد العراقي، وعليه فإن الاقتصاد العراقي لم يكن بمنأى عن آثار الازمات الاقتصادية والمالية في السنوات الماضية . وقد أثرت الازمة المالية التي ظهرت الفقاعة الاولى منها (الرهن العقاري) في الولايات المتحدة الامريكية على الاقتصاد العالمي. ولعل البعض يقول إن العراق لم يملك اسواقاً مالية تتأثر بتلك الازمة ولم تكن هناك استثمارات عراقية بالحجم الذي ينعكس على الاقتصاد العراقي، ولكن العراق يتأثر بشكل مباشر ومفاجئ بهذه الأزمة ليس من خلال الاسواق المالية ولكن من خلال الاسواق النفطية لان الاقتصاد العراقي ريعي بامتياز يعتمد على العوائد النفطية، إذ يشكل القطاع النفطي الأكثر مساهمة في الناتج المحلي الاجمالي في العراق. ولهذا فإن الاقتصاد العراقي في الوقت الحاضر أسير لتقلبات أسعار النفط في الاسواق العالمية[21] . لذلك فإن العراق يمر بأزمات عدة والتي أثرت بشكل مباشر على الاقتصاد العراقي بصورة عامة وعلى القطاع النفطي والصناعي والزراعي بصورة خاصة، مما زاد من معدلات التضخم والبطالة في العراق والجدول (1) يوضح ذلك، فالتضخم السنوي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك والذي بلغ (4,1 %) عام 2013، أما عام 2014 فقد انخفض التضخم السنوي إلى (2,2 %) ، وقد جاءت نتيجة

للتغيرات (الارتفاع والانخفاض) الحاصل في اغلب الاقسام الرئيسية لسلة اسعار السلع والخدمات[22] .

أما معدل التضخم الاساسي، أي الرقم القياسي لأسعار المستهلك بعد استبعاد المشتقات النفطية (النفط والغاز) و (الفواكه والخضر)، ففي عام 2013 بلغت نسبة هذا التضخم (4,1%)، وقد انخفض معدل التضخم الاساسي إلى (1,6 %) عام 2014 .

الجدول رقم (1)

معدل التضخم السنوي في الاقتصاد العراقي للمدة (2013 – 2014)

السنة	2013	2014
معدل التضخم السنوي	% 4,1	% 2,2
معدل التضخم الاساس	% 4,1	% 1,6
الرقم القياسي العام للأسعار بعد الاستبعاد	143,7 (نقطة)	146,0 (نقطة)
قطاع النقل (التضخم)	% 3,2	% 4,1
قطاع الصحة (التضخم)	% 7,2	% 2,4

المصدر:

- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء قسم التنمية البشرية ، بغداد ، 2015 ، ص 2 .

أما قطاع النقل فقد ارتفع معدل التضخم السنوي من (3,2 %) عام 2013 إلى 4,1% عام 2014. وهذا يدل على إن قطاع النقل يمتلك علاقات تشابكية وثيقة مع القطاعات الاقتصادية الاخرى، وتأثيره المباشر والكبير على التكامل الاقتصادي للبلد وبالتالي على قيمة الناتج المحلي الاجمالي[23] . وقد ارتفع معدل التضخم في قطاع الصحة ، نتيجة ارتفاع اسعار النفط العالمية في عام 2013 ، إذ بلغ (7,2 %) ، عندما كان سعر برميل النفط (102,3) دولار لنفس العام، وقد انخفض معدل التضخم إلى (2,4 %) عام 2014 نتيجة الازمة المالية العالمية عام 2008 والتي أدت إلى ركود الاقتصاد العالمي مما

آثر سلباً على القطاع النفطي، والذي يمول موازنة العراق العامة وهذه الازمة المالية العالمية آثرت على اسعار النفط العالمية ، وحسب الجدول (2) الاتي :

الجدول رقم (2)

أهم المؤشرات الاقتصادية في العراق للمدة (2013 – 2015)

المؤشرات	2013	2014	2015
مؤشرات القطاع الحقيقي	---------	----------	----------
الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية (مليار دولار)	22,8	21,6	16,4
مساهمة نشاط النفط الخام في الناتج المحلي بالاسعار الجارية %	45,7	45	33,1
مساهمة نشاط الزراعة في الناتج المحلي بالاسعار الجارية %	4,8	4,9	4,6
مساهمة نشاط الصناعة التحويلية في الناتج المحلي بالأسعار الجارية %	2,3	1,9	3,1**
كمية انتاج النفط الخام (مليون برميل)/سنوياً	1088	1135	925,1**
كمية النفط الخام المصدر (مليون برميل) /سنوياً	872	918	812,4**
قيمة النفط المصدر (مليار دولار)	89	84,1	39,1 **
معدل سعر البرميل (دولار)	102,3	91,6	48,1**
مؤشرات القطاع المالي	----------	----------	----------
نسبة الايرادات النفطية إلى اجمالي ايرادات الموازنة %	91,4	92,0	83,6
نسبة الصادرات النفطية من اجمالي الصادرات %	99,53	99,47	----------
نسبة الموازنة الاستثمارية إلى اجمالي الموازنة العامة %	33,9	31,6	34,5
نسبة تنفيذ الفعلي من الموازنة الاستثمارية %	76,9	85,4	28,3*

المصدر:

- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء قسم التنمية البشرية ، بغداد ، 2015 .

(**) وهذه اشارة إلى احصاءات لثلاثة اشهر من عام 2015 . (*) وهذه اشارة إلى احصاءات لشهر العاشر من السنة المالية لعام 2015 .

إن تفاوتاً في معدل النمو ونسبة المساهمة في الناتج المحلي في الانشطة الرئيسة فقد شهدت ارتفاع نسب هذه الانشطة في عام 2013 نتيجة زيادة الاسعار النفطية ، وبدأت بالانخفاض في النمو نسبة المساهمة في الناتج المحلي في عامي 2014- 2015 . إن تأثير الازمة المالية العالمية على الاقتصاد العالمي، اثر على الاقتصاد العراقي ونتج عن ذلك تدهور الاقتصاد العراقي بسبب أزمة انخفاض الاسعار العالمية . يبين الجدول (2) انخفاض أسعار النفط من (102,3) دولار عام 2013 إلى (48,1) دولار في النصف الاول من عام 2015 . وهذا أدى إلى انخفاض نسبة مساهمة نشاط القطاع النفطي في الناتج المحلي بالأسعار الجارية من (45,7%) عام 2013 ، مقابل نسبة انخفاض بلغت (33,1 %) عام 2015، وقد آثر ذلك سلباً على القطاعات الاقتصادية الاخرى ، فنلاحظ نسبة مساهمة نشاط الزراعة في الناتج المحلي انخفضت من (4,8%) عام 2013 إلى (4,6%) عام 2015. أما نسبة الايرادات النفطية فكانت عام 2014 بلغت (92,0%) مقابل (83,6%) في النصف الاول من عام 2015 ، بسبب زيادة الانتاج النفطي في العراق . أما نسبة الصادرات النفطية انخفضت عام 2014 إلى (99,47%) بعد أن كان (99,53%) في عام 2013 . ومن خلال ما تقدم فإن ازمة انخفاض اسعار النفط اثرت على تنفيذ المشاريع في مختلف القطاعات الاقتصادية في العراق، فقد انخفضت نسبة تنفيذ الاستمارات للمشاريع المختلفة فانخفضت نسبة التنفيذ هذه الاستثمارات من (85,4 %) عام 2014 إلى (*28,3) لشهر العاشر عام 2015 نتيجة قلة التخصيصات الاستثمارية بسبب انخفاض اسعار النفط .

إن الأثر الأكثر احتمالا لازمة انخفاض أسعار النفط سيظهر على الانفاق الحكومي من خلال حدوث تخفيض الانفاق الرأسمالي بالحد من عدد الاستثمارات، وهو ما سيؤدي إلى إعادة احتياجات القروض لدى القطاع العام إلى مستوى عام 2014 (أي ما يتراوح بين 4 % و 8 % من إجمالي الناتج المحلي) . ونظراً لاختلاف اسعار المستهلك والتي لاتزال تتحدد بقرارات ادارية في العراق ، فإن الاثر على أوضاع الفقراء سينعكس بالأساس من خلال الاثر على المالية العام[24] . والجدول (3) يوضح نسبة الفقر بدون ازمة الارهاب وانخفاض اسعار النفط أو بوجود ازمة الارهاب وانخفاض سعر برميل النفط في العراق للمدة (2012 – 2014) وكما يلي :

الجدول رقم (3)

نسبة الفقر في العراق للمدة (2012- 2014) (%)

التفاصيل	نسبة الفقر			فجوة الفقر			عمق الفقر		
السنة	2012	2014		2012	2014		2012	2014	
		بدون الازمة	بوجود الازمة		بدون الازمة	بوجود الازمة		بدون الازمة	بوجود الازمة
العراق	18,9	15,0	22,5	4,1	3,9	6,6	1,4	1,7	3,0
محافظات اقليم كردستان	3,5	3,5	12,5	0,6	0,6	3,7	0,2	0,2	1,7
بغداد	12,0	8,5	12,8	2,0	2,3	3,4	0,5	1,2	1,6
المناطق المحتلة من قبل داعش	25,7	20,5	41,2	5,6	5,3	14,2	1,8	2,2	7,3
كركوك وديالى	14,9	12,1	17,7	2,8	2,9	4,4	0,8	1,2	1,8
المحافظات الوسطى	15,8	12,7	18,6	3,1	2,9	4,6	1,0	1,1	1,8
المحافظات الجنوبية	33,6	26,1	31,5	8,6	6,8	8,9	3,2	2,7	3,7

المصدر:

- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء قسم التنمية البشرية ، بغداد ، 2015 ، ص 10 .

لقد حققت نسبة الفقر معدلات مرتفعة في المناطق التي يتواجد فيها الارهاب ، ففي عام 2012، وقبل احتلال داعش للمناطق الغربية بلغت نسبة الفقر (25,7%) وهذه النسبة هي الاعلى من بين المحافظات العراقية ، وقد كانت اقل نسبة للفقر في محافظة بغداد والتي بلغت (12,0 %)، وقد كان سعر برميل النفط يبلغ (107,0) دولار، أما في عام 2014 فقد كانت نسبة الفقر بدون الازمة أي قبل ازمة انخفاض اسعار النفط واحتلال داعش الارهابي للمناطق الغربية في العراق، وانخفضت نسبة الفقر إلى (15,0 %) ، عندما حدثت ازمة داعش الارهابي وانخفاض اسعار النفط إلى (91,6 %) دولار للبرميل ارتفعت

نسبة الفقر إلى (22,5%) ، وارتفعت نسبة الفقر بوجود الازمة في مختلف المحافظات العراقية .

وقد كانت اعلى نسبة في المناطق المحتلة من قبل داعش الارهابي التي بلغت (41,2%) . أما فجوة الفقر ففي عام 2012 كانت النسبة في العراق (4,1 %) ، مقابل نسبة انخفاض بدون ألازمة والمذكورة سابقاً (3,9 %) مقابل نسبة ارتفاع في فجوة الفقر بوجود الازمة بلغت (6,6 %) ، وكانت اعلى نسبة في المحافظات العراقية ، هي المناطق المحتلة من قبل داعش الارهابي والتي ارتفعت إلى (14 %) عام 2014 ، واقل نسبة لفجوة الفقر بوجود الازمة فكانت في بغداد (3,4 %) . وقد توسع عمق فجوة الفقر في العراق من (1,4%) عام 2012 إلى (1,7 %) بوجود الازمة عام 2014 مقابل نسبة توسع في عمق الازمة بلغ (3,0%) عام 2014. ومن خلال ما تقدم فقد واجه العراق أزمتين متزامنتين منذ النصف الثاني لعام 2014، التمرد الذي يقوده تنظيم داعش، وصدمة أسعار النفط. وكان لهاتين الأزمتين آثار شديدة على الاقتصاد، وتفاقمت مواطن الضعف والاختلالات الهيكلية. وأدَت هاتان الأزمتان مع عدم الاستقرار السياسي في عام 2014 إلى تراجع وتيرة الاستهلاك والاستثمار في القطاع الخاص، وتقييد الإنفاق الحكومي، لاسيما على المشروعات الاستثمارية[25] .

المبحث الرابع

معالجة الازمات الاقتصادية في العراق

إن من أهم المعالجات التي سوف تعالج مشكلة الازمات الاقتصادية والمالية في العراق، لابد من وجود استراتيجية للتنمية الاقتصادية من خلال السياسات الاقتصادية الحديثة والتي ينبغي أن تعمل عليها والتفاعل معها لتحقيق حزمة من المهام والاهداف ومنها [26]:-

1 – وضع وترتيب الاولويات الاستثمارية :- إن اخطر ما في السياسة الاقتصادية هو كيفية ترتيب الاولويات بحسب التفضيل والضرورة الاقتصادية والاجتماعية ، وقد تقدم قطاع البنى التحتية في حالة الاقتصاد العراقي سلم الاولويات فهو الاكثر تضرراً ويعد مفتاح التطور الاحق واللازم لكل القطاعات الاقتصادية وللتنمية عموماً .

2 – ترميم – اصلاح – تنمية وتطوير القدرات :- أي اصلاح ما يمكن اصلاحه وترميم المهمش من هذه البنى ، وتنمية وتطوير محاور اخرى مهمة في هذا القطاع والقطاعات الاخرى.

3 – حسم مسألة دور الدولة الاقتصادي في المرحلة الانتقالية والمقبلة : - بأن تحافظ على دور فعال في بعض المجالات في المرحلة الانتقالية ، وتأمين الانسحاب التدريجي حيثما توفرت المقومات لقوى بديلة عنها (القطاع الخاص) .

4 – الموقف من آليات السوق وآثار التحول : - المرحلة الانتقالية تتطلب قبول المجتمع والدولة معاً بنوع من النظام في السوق وجهاز الثمن (الاسعار) ، وخلق حالة من التناغم بين تطور واداء القطاع الخاص والدولة ثم تبدأ بالانسحاب التدريجي .

5 – ايلاء موضوع التنوع الاقتصادي اهتماماً بالغاً والعمل عليه بكل جد واستمرارية بهدف تحقيق عدم الاعتماد على احادية القطاع النفطي ولزيادة مساهمة القطاعات والانشطة الاقتصادية والخدمية الاخرى .وللتنويع الاقتصادي مبررات متنوعة منها [27] : -

أ – تنويع مصادر الدخل من خلال التركيز على بعض قطاعات الانشطة التي تتمتع بميزة تنافسية واضحة .

ب – حماية الاقتصاد من الصدمات الخارجية .

ج – تقليل خطر الانكشاف الاقتصادي : - فالانكشاف الاقتصادي يعني نسبة التجارة الخارجية مقسومة على الناتج المحلي X 100 ، وبسبب عدم قدرة الاقتصاد العراقي على الانتاج المتنوع تزداد الاستيرادات كماً ونوعاً من الخارج مما يجعل الانكشاف التجاري عالياً جداً .

د – تصحيح وتنويع الهيكل الانتاجي : - من تنمية وتطوير القطاعات الاقتصادية ، لابد من تصحيح وتنويع الهيكل الانتاجي . فالعراق متوفرة فيه الموارد المتنوعة ، وبالتالي فهو مهيأ لانتقاله إلى تنمية وتطوير الهيكل الانتاجي لمختلف القطاعات ، لان توسيع القاعدة

الانتاجية وتنويعها يحقق عوائد متصاعدة ويعمل على حماية الاقتصاد ويدعم الاتجاه نحو التنمية المتوازنة المستدامة، ويبعد الاقتصاد عن الاعتماد على مورد واحد ويساهم في تطوير القوى البشرية، ويجعل الاقتصاد والمجتمع يعملان بكفاءة وقدرة عالية[28] .

ان مواجهة الازمة الاقتصادية والمالية الحالية يتطلب العمل والوقوف بحزم لجميع الجهات الحكومية والسياسية والشعبية من اجل حماية العراق وادامة بناء اقتصاده وفق المعطيات الواقعية، واعتماد الاصلاحات الاقتصادية باعتبارها استراتيجية اقتصادية لتحقيق الامن الوطني، من خلال العمل وفق المبادئ الاساسية والاقتصادية لمواجهة مختلف الازمات ومن هذه الاصلاحات والتي يجب العمل بها ما يلي[29].

أ- وضع خطة للتصدي للانهيارات المالية التي يعاني منها بعض المصارف في القطاع الخاص بسبب ظروف نقص السيولة.

ب - بناء اقتصاد وطني سليم متعدد الموارد .

ج - توفير الامن الغذائي والدوائي والبيئي للمواطنين .

د- اصلاح وتطوير مؤسسات الحوكمه الرشيدة لتقديم افضل الخدمات للمواطنين .

هـ- اصلاح وتطوير القطاع المالي والمصرفي .

و - الحد من البطالة وتخفيض نسبة الفقر وتأمين العدالة الاجتماعية والعيش الكريم :-
إن البطالة والفقر يشكلان مشكلة حقيقية تقف امام الاصلاح الاقتصادي وابرز هذه المشكلات قلة فرص العمل المتاحة للقادرين على العمل وبشكل خاص الخريجين ، مما زاد في نسبة البطالة.

الاستنتاجات والتوصيات

أ - الاستنتاجات

1- استنتج الباحث إن هناك اختلافاً بين الازمات الاقتصادية والمالية، فالازمة الاقتصادية تشمل (الازمة الدورية)(الازمة الوسيطة) ، (الازمة الهيكلية) . أما الازمة المالية فإنها تشمل (ازمة سعر الصرف) (الازمة المصرفية) ، (ازمة اسواق الاوراق المالية) ، (ازمة المديونية) .

2– نستنتج من البحث إن الازمة تمر بأربع مراحل هي (مرحلة الانذار ، التأزم ، المعافاة ومرحلة الحل) .

3– يتأثر الاقتصاد العراقي بشكل مباشر ومفاجيء وخاصة بالأزمة المالية ليس من خلال الاسواق المالية ولكن من خلال الاسواق النفطية نتيجة ريعية الاقتصاد العراقي والذي يعتمد على إيرادات العوائد النفطية ، إذ تشكل مساهمة القطاع النفطي حوالي (70 %) من الناتج المحلي الاجمالي .

4– لقد واجه الاقتصاد العراقي أزمتين متزامنتين منذ النصف الثاني لعام 2014 ، التمرد الذي يقوده تنظيم داعش، وصدمة انخفاض أسعار السوق النفطية العالمية . مما أدى إلى تراجع وتيرة الاستهلاك والاستثمار في القطاع الخاص، وانخفاض الإنفاق الحكومي، لاسيما على المشروعات الاستثمارية .

5- ان مواجهة الازمة الاقتصادية والمالية يتطلب وضع الخطط الاقتصادية الناجحة من خلال وضع الاليات الصحيحة في تنويع مصادر الدخل عن طريق بناء اقتصاد سليم متعدد الموارد من أجل التقليل من ظاهرة البطالة والفقر في العراق .

ب – التوصيات

1 - ضرورة صياغة سياسة اقتصادية واضحة، للتغلب على الازمات التي تواجه الاقتصاد العراقي .

2 - تنويع مصادر الدخل في الاقتصاد العراقي، من خلال تطوير مختلف القطاعات الاقتصادية واعتماد موارد هذه القطاعات في مواجهة الازمات الاقتصادية .

3 – وضع سياسة نقدية ومالية ملائمة للوضع الاقتصادي في العراق من أجل مواجهة الازمات المالية والاقتصادية في المستقبل .

4 - الاستفادة من الايرادات النفطية، واستثمارها في تطوير الاقتصاد العراقي لمواجهة الازمات الاقتصادية والمالية ومنها أزمة انخفاض اسعار النفط في الاسواق العالمية .

5 - بما أن النفط يعتبر هو القطاع المهم بسبب اغلب صادرات العراق من خلال هذا القطاع ولكن من الضروري تشجيع القطاع الخاص العراقي، ليأخذ دوره من أجل تخفيف الاعباء على القطاع العام ، ومواجهة أي نوع من الازمات التي سوف تواجه الاقتصاد العراقي في المستقبل .

6 – نرى إن معالجة الازمات يجب أن توجه بالدرجة الاساس على الاستقرار الامني ، وتشجيع الانتاج المحلي (الزراعي ، الصناعي ، الانشاءات ، النقل والمواصلات ، والسياحة) من أجل تنويع مكونات الناتج المحلي الاجمالي ، ومواجهة مختلف الازمات ومنها الاقتصادية والمالية.

الهوامش والمصادر

أ – الهوامش

1 – عبد السلام الادريسي، الاقتصاد الكلي، مطبعة دار الكتب، جامعة البصرة، العراق 1986 ، ص. ص 396 – 398 .

2 – فوزية غالب عمر ، الازمة المالية العالمية في آلية نظم السيطرة والتحكم الآلي وتحليل فضاء الحالة، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد (25) ، مركز دراسات البصرة والخليج العربي، جامعة البصرة ، العراق ، 2015 ، ص29 .

3 – مشعان الشاطري ، مفهوم الازمة ، خصائصها ومراحل نشوئها ، المنتدى العربي لادارة الموارد البشرية . http // www . hrdiscussion . com

4 – المصدر نفسه .

5 – ابراهيم عبد المطلب ابراهيم العبيدي ، دراسة لمفهوم الازمة الاقتصادية ، شبكة الألوكة . http //www . alukah . net .

6 – خولة رشيج حسن ، تأثير تطور الاسواق المالية على النمو الاقتصادي في العراق ، مجلة الاقتصاد الخليجي ، العدد (25)، مركز دراسات البصرة والخليج العربي، جامعة البصرة ، العراق ، 2015 ، ص 168 .

7 – عامر يوسف العتوم ، أسباب الازمة المالية العالمية (رؤية اسلامية) ، بحث مقدم ضمن المؤتمر الرابع للبحث العلمي في الاردن ، بدون سنة طبع ، ص ، ص 3 – 4 .

8 – المصدر السابق ، ص 4 .

9 – طالبي صلاح الدين ، تحليل الازمات الاقتصادية العالمية (الازمة الحالية وتداعياتها – حالة الجزائر) ، رسالة ماجستير ، جامعة ابو بكر بلقايد – تلمسان ، الجزائر ، 2010 ،ص 3 .

10 – المصدر نفسه ، ص ، ص 4 – 5 .

11- المصدر نفسه ، ص ، ص 5 – 9 .

12 – عفيفة بجاي شوكت اللامي ، التضخم الركودي في البلدان المتقدمة بالمقارنة مع البلدان النامية مع اشارة خاصة للعراق ، أطروحة دكتوراه ، الجامعة المستنصرية ، العراق ، 2007 ص 7 .

13 – المصدر نفسه ، ص 7.

14 – المصد نفسه ، ص ، ص 11 – 12 .

15 – عبد الاله البلداوي، ماهي الازمة وكيف تدير الازمات ادارة واقتصاد. http//www.sironline . org

16 – محمد فارس الفارس ، امريكا والعالم على وقع ثلاث كسادات اقتصادية كبرى . http//www.Baguecentrale Gov . sy .

17 – المصدر نفسه .

18 – الدائرة المالية حكومة دبي ، الازمة المالية العالمية ، ادارة الدراسات المالية ، ص ص 4 – 5 . http// www. Blog.bearing.corsulting .com

19 – المصدر نفسه ، ص ، ص 5 – 8 .

20 – حسن الحاج ، عجز الموازنة المشكلات والحلول ، المعهد العربي للتخطيط ، العدد 63 الكويت ، 2007 ، ص 5 .

21 – مايح شبيب الشمري ، الازمة الاقتصادية العالمية الراهنة (الاسباب والاثار والدروس المستفادة) ، مجلة الاقتصادي الخليجي ، العدد 23 ، جامعة البصرة ، العراق ، 2012 ،ص95.

22 – وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ، قسم احصاءات التنمية البشرية ، العراق 2015 ، ص 2 .

23 – البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للاحصاءات والابحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي ، للبنك المركزي العراقي ، العراق ، 2014 ، ص 26 .

24 – البنك الدولي ، منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا ، الموجز الاقتصادي الفصلي لمنطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا ، انخفاض الاسعار ، العدد الرابع ، نيويورك ، 2015 ، ص. ص 22 – 23 .

25 – البنك الدولي ، المرصد الاقتصادي لمنطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا ، العراق الافاق الاقتصادية ، 2016 . http//www.albankaldawli. org

26 – علي عبد الهادي سالم ، نحو استراتيجية فعالة للتنمية الاقتصادية في العراق ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد 4 ، العدد 9 ، العراق ،2012 ،ص ، ص 63-64.

27 –المصدر نفسه، ص ، ص 64 -65 .

28 – المصدر نفسه ، ص 65 .

29- سمير عباس النصيري ، ازمة الاقتصاد العراقي ، التحديات وفرص الاصلاح ، شبكة الاقتصاديين العراقيين . http// www. Iraqieconomists. Net

ب – المصادر

اولاً : - الكتب

1 – الادريسي ، عبد السلام ، الاقتصاد الكلي ، مطبعة دار الكتب ، جامعة البصرة ، العراق 1986 .

ثانياً – المؤتمرات والمنظمات الرسمية

2 – العتوم ، عامر يوسف ، أسباب الازمة المالية العالمية (رؤية اسلامية) ، بحث مقدم ضمن المؤتمر الرابع للبحث العلمي في الاردن ، بدون سنة طبع .

3 – الحاج ، حسن الحاج ، عجز الموازنة المشكلات والحلول ، المعهد العربي للتخطيط ، العدد 63 الكويت ، 2007 .

4 – البنك الدولي ، منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا ، الموجز الاقتصادي الفصلي لمنطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا ، انخفاض الاسعار ، العدد الرابع ، نيويورك ، 2015 .

5 - البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للاحصاءات والابحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي ، للبنك المركزي العراقي ، العراق ، 2014 .

6 – وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ، قسم احصاءات التنمية البشرية ، العراق 2015 .

ثالثاً : - المجلات العلمية

7- الشمري ، مايح شبيب ، الازمة الاقتصادية العالمية الراهنة (الاسباب والاثار والدروس المستفادة) ، مجلة الاقتصادي الخليجي ، العدد 23 ، جامعة البصرة ، العراق ، 2012 .

8 – حسن ، خولة رشيج ، تأثير تطور الاسواق المالية على النمو الاقتصادي في العراق ، مجلة الاقتصاد الخليجي ، العدد 25 ، جامعة البصرة ، العراق ، 2015 .

9 – سالم ، علي عبد الهادي ، نحو استراتيجية فعالة للتنمية الاقتصادية في العراق ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد 4 ، العدد 9 ، العراق ،2012 .

10 – عمر ، فوزية غالب ، الازمة المالية العالمية في آلية نظم السيطرة والتحكم الآلي وتحليل فضاء الحالة ، مجلة الاقتصادي الخليجي ، العدد 25 ، جامعة البصرة ، العراق ، 2015 .

رابعاً : - الرسائل الجامعية

11 – اللامي ، عفيفة بجاي شوكت ، التضخم الركودي في البلدان المتقدمة بالمقارنة مع البلدان النامية مع اشارة خاصة للعراق ، أطروحة دكتوراه ، الجامعة المستنصرية ، العراق ، 2007 .

12 – طالبي صلاح الدين ، تحليل الازمات الاقتصادية العالمية (الازمة الحالية وتداعياتها – حالة الجزائر) ، رسالة ماجستير ، جامعة ابو بكر بلقايد – تلمسان ، الجزائر ، 2010 .

خامساً : - الموقع الالكتروني

13 - البنك الدولي ، المرصد الاقتصادي لمنطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا ، العراق الافاق الاقتصادية ، 2016 . http//www.albankaldawli. org

14- البلداوي ، عبد الاله ، ماهي الازمة وكيف تدير الازمات ادارة واقتصاد. http//www.sironline . org

15 – الشاطري ، مشعان ، مفهوم الازمة ، خصائصها ومراحل نشوئها ، المنتدى العربي لادارة الموارد البشرية . http // www . hrdiscussion . com

16 - الدائرة المالية حكومة دبي ، الازمة المالية العالمية ، ادارة الدراسات المالية ، ص ص 4 – 5 . http// www. Blog.bearing.corsulting .com

17 - الفارس ، محمد فارس ، امريكا والعالم على وقع ثلاث كسادات اقتصادية كبرى . http//www.Baguecentrale Gov . sy .

18 - سمير عباس النصيري ، ازمة الاقتصاد العراقي ، التحديات وفرص الاصلاح ، شبكة الاقتصاديين العراقيين . http// www. Iraqieconomists. Net

Effects Economic and financial crises in the Iraqi economy

Lecturer Naji Sari Fars

Basrah and Arab Gulf Studies Centre

University of Basrah

Abstract

Affected economic activity in various countries around the world Negatively or positively, with many crises, including economic crises, Political and natural, and there are social crises . As some of the crises That occur negatively on the country or several countries, and observe Others from these countries crises affect positively, by exploiting this Crisis and take advantage of the weaknesses that have occurred and Processing, and turn them into strengths through the exploitation of Natural and human resources and proper planning for by drawing a Successful economic policy . An example of this rise in oil prices Positively affect the economies of oil exporting countries, while the Drop in oil prices, it affects Aijaaaly importing economies him . The social Crises spread of disease, illiteracy negative impact on the countries Where these diseases are spread, and there are countries working on The discovery of treatments to eliminate these diseases, and so the case For every crisis of this crisis, but the types of crises differ in developed Countries than in developing countries. The Iraqi economy has passed Many crises affecting direct impact, because of its geographical and Economic position of Iraq . And the crisis in the floods that destroyed Most of the farmland that have occurred in the recent past, and after The Iraq war came - Iran,

which is the major crisis that stretched the Iraqi economy, and the crisis in the first Gulf War, and after the crisis, The economic blockade, which has impacted on the economic, social And environmental life and in turn resulted in this crisis to increase Deaths and illnesses and the high unemployment and poverty rates, leading to a decline in the standard of living of the individual in Iraq. Came the second Gulf War, which brought down the previous regime, Increased the suffering of Iraq and its economy, which depends on oil Revenues . So these crises led to the migration of many scientific Competencies. And it increased suffering through looting which led to The sabotage of economic sectors, and the smuggling of most of the Equipment and machinery abroad . The most important crises which Have a direct impact economically, socially and culturally, battle Terrorism Aldaasha on Iraq . Therefore , one of the main causes of The Iraqi economy stumbled in previous years and the absence of Proper planning economic program in various economic sectors .

Keywords :

economic crises, economic activity, resources, planning